S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان

السيد/ عمر حسن أحمد البشير
رئيس جمهورية السودان

أمام
الدورة (٦١) للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦

الرجاء المراجعة عن الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،،

يسعدني كثيراً أن أتقدم بأحر التهاني علي إنتخابك رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين. ولا شك أن في إنتخابك تشريف لنا لما يربط بلدينا الشقيقين من الأواصر المشتركة والعلاقات المتميزة.. وإنني علي يقين من أنك سوف تقودين مداولاتنا إلي تحقيق غاياتها. وأود أن أشيد بالكفاءة العالية التي تميز بها سلفك السيد يان الياسون في إدارة أعمال الدورة السابقة، وأغتنم هذه السانحة لأعرب عن تقديرنا لجهود الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال الفترة المنصرمة... وبما أن أعضاء المنظمة علي مشارف إختيار أمين جديد فإننا نأمل أن يصار قريباً إلي إختيار أمين عام جديد يضطلع بمهامه وفق معايير الحياد والموضوعية والشفافية بما يمكن منظمتنا من تحقيق أهدافها المبتغاة خدمة لتطلعات الأسرة الدولية في السلام والإستقرار والإزدهار العالمي.

السيدة الرئيسة،،

تمثل هذه الدورة أهمية خاصة لبلادي فهي تتزامن مع الذكري الخمسين لإنضمام السودان لمنظمة الأمم المتحدة عقب حصوله علي إستقلاله منتصف القرن الماضي. وإذا كانت العقود الخمسة التي إنصرمت منذئذ قد عمقت من تطلع بلادنا وشعوبنا لأمم متحدة فاعلة ومنصفة فإنها قد عززت أيضاً قناعتنا بأن ما حققته بلادنا من إستقلال وإنعتاق سياسي وتطلع لغد مشرق من

الإزدهار والتنمية قد تعصف به تحديات الحاضر وأخطار الهيمنة وإزدواج المعايير وإستغلال المنابر الدولية لتحقيق أهداف سياسية أو إقتصادية أو إستراتيجية.

إننا في السودان حكومة وشعباً تعلقت قلوبنا بالسلام، فأضحى هدفاً إستراتيجياً لبلادنا وبفضل عزيمتنا الصادقة وإرادتنا القوية صار السلام واقعاً معاشاً... لقد شهد مطلع العام الماضي التوقيع علي إتفاقية السلام الشامل، تلك الإتفاقية التي لم تقف عند معالجة أسباب الخلاف بين الشمال والجنوب، بل وضعت الحلول المنصفة لقضايا الوطن كافة... فقد أرست القواعد في المضمار السياسي لنظام يعتمد المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، ويعترف بالتنوع ويعتبره مصدراً للقوة والوحدة، ويقوم علي قسمة السلطة وفق الأسس الديموقراطية وعلي سيادة القانون والحكم الرشيد وإحترام الحريات وحقوق الإنسان. وفي المجال الإقتصادي أرست الإتفاقية قواعد قسمة الثروة وفق معايير الإنصاف والإخاء والمساواة بين المركز والولايات في الشمال والجنوب.. وإن ما حوته الإتفاقية من معايير قويمة وعادلة قد أرسى الأسس السليمة لسلام شامل يعم أرجاء الوطن كافة.. لقد مضى تطبيق الإتفاقية علي المستوي الوطني قدماً.. فقد تم تكوين حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة الجنوب، وتشكلت الأجهزة التشريعية، كما تكونت مفوضيات الدستور، المراجعة والتقييم، القضاء والبترول، وتم وضع خيارات حول موضوع أبيي أمام الرئاسة لإختيار أنسبها، ويجري العمل حالياً علي إستكمال بقية الأجهزة بجدية وحسن نية وواقعية وموضوعية. وكذلك شرعنا بالتعاون مع الأمم المتحدة في الإعداد لعودة اللاجئين والنازحين والذين عاد بعضهم بالفعل..

لقد كنا علي قناعة تامة بأن السلام لن يكتمل ما لم ينعم ويستظل بظله أهلنا في دارفور.. ويسعدني أن أنقل لكم أننا قد تمكـــنّا في مايو الماضي، من توقيع إتفاقية سلام دارفور بأبوجا حيث كان ذلك هدفاً محورياً منذ تفجر الصراع في ذلك الإقليم. إننا نعرب عن عميق الإمتنان والعرفان لكل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز العظيم، وفي طليعتهم الإتحاد الأفريقي الذي ساهم بقواته منذ بداية الأزمة ورعى المفاوضات، ونيجيريا الشقيقة التي إستضافت المفاوضات، والشركاء الذين ساهموا في تقريب وجهات النظر، ولم يدخروا وسعاً في دفع الأطراف نحو الوصول إلي إتفاق.. إن الدور العظيم الذي إضطلع به الإتحاد الأفريقي في دارفور يقف شاهداً علي ما يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في مجال فض النزاعات في مناطقها.. ولعل في هذه التجربة الرائدة ما يدعو مجلس الأمن إلي تشجيع تلك المنظمات ودعمها بصدق ونزاهة لتساهم في حفظ السلم والأمن في محيطها الإقليمي وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة دون إجهاض مساعيها، أو خطف لأدوارها تحت إملاء وضغوط بعض ذوي الهيمنة والأجندة غير المشروعة.

لقد شرعنا في خطوات تطبيق الإتفاقية من خلال المشاورات المستمرة مع الإتحاد الأفريقي والأطراف السودانية الموقعة عليها، سيما في مجال الترتيبات الأمنية ومحاور إقتسام السلطة والثروة وعودة النازحين، إضافة إلي الإعداد لمؤتمر الحوار الدارفوري – الدارفوري.. وقد عززنا جهد التطبيق الذي يمضي وفق الجداول الزمنية الموضوعة بتعيين كبير مساعدي رئيس الجمهورية ممثلاً في شخص السيد مني أركوى مناوي قائد حركة تحرير السودان، والذي سيتولى منصب رئيس السلطة الإنتقالية في دارفور، التي سيناط بها إنفاذ الكثير من الأنشطة المنصوص عليها في الإتفاقية،

مما يجعلنا ندخل في المراحل الأخيرة لإكمال كل الهياكل التي تعنى بتطبيق الإتفاقية.. إنني إذ أؤكد إلتزام حكومة الوحدة الوطنية بهذا الإتفاق نصاً وروحاً أنتهز هذه السانحة لأتوجه من منبركم الجامع هذا بدعوة صادقة لكل الأطراف التي لم توقع بعد الإنضمام لركب السلام وتعضيد الجهد الوطني الهادف لإرساء دعائم الإستقرار.. علي أنه يتعين في حالة تمادي المجموعات حاملة السلاح في الرفض وإصرارها علي إتباع سياسات العنف وترويع المواطنين أن يتم عزلها وتفويت الفرصة عليها علي النحو الذي نادت به إتفاقية أبوجا للسلام والتي نصت أيضاً علي ضرورة دعم جهود الموقعين علي الإتفاقية للإسراع في تنفيذها الكامل نصاً وروحاً، وقيام المجتمع الدولي بتعزيز قدرات البلاد علي طريق إعادة التأهيل والإعمار.. وفي هذا الإطار أيضاً فإننا نتطلع أن يوفي المجتمع الدولي بإلتزاماته الخاصة بالإعفاء الكامل للديون الخارجية لدي الدول ومؤسسات التمويل ورفع القيود والعقوبات الإقتصادية والتجارية التي كانت قد فرضتها بعض الأطراف الدولية في السابق والتي تعيق جهود الإعمار والتنمية وذلك حتي يتسنى مواجهة أعباء البناء ورفع معدلات النمو وتوفير الحياة الكريمة لشعبنا..

لعل ما يؤسف له، سيدتي الرئيسة، أنه بدلاً عن وفاء بعض الأطراف الدولية النافذة بتعهداتها وإلتزاماتها، وإحترامها لما نادت به إتفاقية أبوجا فإنها علي النقيض من ذلك قد تمادت في تقويض تلك الجهود من خلال تحاملها وضغوطها غير المبررة والرسائل السالبة التي تبعث بها للعناصر غير الموقعة علي الإتفاقية، وبلغ ذلك مداه في إستغلال منبر مجلس الأمن لإستصدار قرارات تخدم مصالحها وإستراتيجياتها علي شاكلة سيناريو القرار ١٧٠٦ الذي من شأنه تقويض جهودنا الوطنية والإقليمية لتنفيذ إتفاقية أبوجا ولتعارضه نصاً وروحاً مع تلك الإتفاقية بل ووضع بلادنا تحت

وصاية تلك الأطراف، وهو ما يوجب إتصال الجهد لدعم خطوات تنفيذ الإتفاقية وتوفير الموارد والتمويلات اللازمة تحقيقاً لسلام مستدام بدارفور تستظل بإيجابياته بلادنا ومنطقتنا بأسرها.

السيدة الرئيسة،،

إن قادة العالم الذين إجتمعوا هنا في سبتمبر الماضي لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، قد تبنوا وثيقة تدعو إلي تطبيق الإصلاحات في الأمم المتحدة وتعزيز الأمن والسلم في العالم ومراعاة حقوق الإنسان، وإتخاذ خطوات جماعية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية وخاصة قضايا تمويل التنمية إستناداً علي توافق آراء مونترى.. إن ما تم الإتفاق عليه بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة يستدعي منا العمل المتضافر وتوفر الإرادة السياسية خاصة من قبل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بما يؤدي إلي تمكين المنظمة من القيام بعملها في ظل ديموقراطية حقيقية. وفي هذا الإطار فإننا ندعو إلي ضرورة الإتفاق علي إصلاح مجلس الأمن وتحديث نمط عمله، فالتشكيل الحالي لهذا المجلس لا يوفر إنجاز تلك الإستحقاقات كما أن ذلك يقف حجر عثرة أمام ما نبتغيه من ديموقراطية حقيقية للعلاقات الدولية وإدارتها.

ولعل ما يعطي دعوة الإصلاح مزيداً من الإلحاح نشوب نزاعات مهددة للأمن والسلم دون أن يبادر مجلس الأمن بتحرك فعال لإحتوائها.. وليس أدل علي ذلك من التطورات المأساوية في منطقة الشرق الأوسط والتي وقف المجلس عاجزاً حيالها.. إن تلك التداعيات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإصلاح الهيكلي والمؤسسي لمجلس الأمن، بات ملحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى.. وفي هذا الصدد يجدد وفد بلادي إلتزامه بالموقف الأفريقي

علي النحو الذي نصت عليه وثيقة إيزلويني وأكدت عليه القمم الأفريقية في سرت والخرطوم وبانجول..

السيد الرئيسة،،

إن متابعتنا لنتائج قمة الألفية توضح جلياً أن ما تحقق كان دون مستوى الطموح، خاصة ما يلي القارة الأفريقية التي تستنزف الديون طاقاتها وتقعد بها بيئة تجارية وإقتصادية غير مواتية.. إن مشاكل الجوع والفقر والمرض التي وصلت إلي أبعاد خطرة تشكل تهديداً كبيراً للمجتمع الدولي وتنذر بأنه ما لم يتآذر المجتمع الدولي للإسراع بالتنمية المنصفة في الدول النامية، وخاصة الأقل نمواً فإن هدف الألفية بتخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥م سيكون غاية بعيدة المنال.. إن المسار الصحيح نحو بلوغ أهداف الألفية يقتضي التشديد علي أهمية الإلغاء الكامل للديون التي تشكل عقبة كبيرة في طريق تحقيق الأهداف التنموية خاصة في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً.. إننا نعلق أهمية كبيرة علي وفاء الدول المتقدمة بإلتزاماتها بشأن تمويل التنمية وتنفيذ أهداف برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً والعمل علي إصلاح مؤسسات التمويل بما يعزز الشفافية وإيجاد تمثيل أكبر للدول النامية فيها، وزيادة المساعدات المالية والفنية، وذلك لتهيئة المناخ الإستثماري للقطاع الخاص وتهيئة البنيات الأساسية وإصلاح البيئة ومحاربة الفساد.. إن فرض الإجراءات الإقتصادية القسرية، بما فيها العقوبات الآحادية ضد البلدان النامية، تشكل تعويقاً لحرية التجارة والإستثمار.. كما تظل مسائل التمويل ونقل التكنلوجيا من ضروريات تحقيق التنمية المستدامة.. ونؤكد هنا علي أهمية تقديم الدعم للدول الأقل نمواً في المجال الإجتماعي والتعليم والصحة ومحاربة الأمراض مثل الإيدز والسل والملاريا

والتي تفتك بالملايين.. وإننا ننتهز هذه السانحة لنؤكد مجدداً الإلتزام بما إتفقنا عليه في إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الواردة فيه من أجل حياة أفضل للبشرية جمعاء مع التأكيد الكامل علي حق الدول النامية في تحديد الأولويات دون تقييدها بشروط أو إلتزامات مسبقة معيقة لجهود التنمية، ونؤكد أيضاً علي أهمية ضمان عدم تأثير آليات التمويل الجديدة المقترحة، سلباً علي التدفقات المالية.. لقد بذل السودان جهوداً كبيرة في إتجاه تحقيق تلك الأهداف، وحقق تقدماً ملحوظاً خاصة في تخفيض نسبة الفقر وإتساع التعليم العام، وذلك رغم ظروف الحصار الجائر والنزاع الطويل في جنوب البلاد.

السيدة الرئيسة،،

لقد أعربت بلادي عن إدانتها للإرهاب بجميع صوره وأشكاله ونادت بوضع إستراتيجية دولية لمكافحته. وفي هذا السياق نري أن تعريف الإرهاب وتمييزه بصورة واضحة عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب لصون حقها المشروع في الدفاع عن حريتها والتمتع بتقرير المصير، ينبغي أن يكون الركيزة الأساسية التي يتوافق عليها المجتمع الدولي.. كما يرى السودان أن تبنى الحملة الدولية لمكافحة هذه الظاهرة علي هدي ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وعدم التعدي علي سيادة الدول..

السيدة الرئيسة،،

إن القضية الفلسطينية لنموذج يجسد معاناة شعب حرم من حقوقه السياسية والإقتصادية. وقد ظل الإحتلال الإسرائيلي عبئاً ثقيلاً علي الأحلام الفلسطينية المشروعة في الحرية والتنمية.. إن

علي المجتمع الدولي إلزام إسرائيل بالوفاء بالتعهدات التي سبق أن قطعتها علي نفسها بما في ذلك خارطة الطريق، فضلاً عن وقف بناء الجدار العازل وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية في يوليو ٢٠٠٤م، والتي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الإستثنائية الطارئة العاشرة، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إننا نجدد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني ومؤسساته التي إختارها، وندعو المجتمع الدولي إلي إحترام خياراته وتحمل مسئولياته تجاه الحكومة الفلسطينية التي جاءت عبر إنتخابات حرة نزيهة برفع الحصار عنها ودعمها.. كما ندعو المجتمع الدولي أيضاً للضغط علي إسرائيل لوقف عدوانها المستمر علي قطاع غزة وإطلاق سراح الوزراء والبرلمانيين الفلسطنيين المختطفين..

إن العدوان الذي شنته إسرائيل علي لبنان في أغسطس الماضي، والذي إستهدف المدنيين الأبرياء من نساء وأطفال، قد هز الضمير العالمي.. فهو إنتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ولإتفاقيات.. إننا إذ نعبر عن تضامننا المطلق مع لبنان حكومة وشعباً ومقاومة، ونحيي صموده في وجه العدوان السافر، نحمل إسرائيل المسئولية فيما أصاب لبنان الشقيق من دمار وتخريب، ونطالب بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جرائم الحرب التي إرتكبتها، وندعو المنظمات الدولية والإقليمية والطوعية بتكثيف جهودها الإغاثية وتقديم الدعم للمتضررين.

ولطالما ذكرنا أن إلتهاب الوضع في الشرق الأوسط وتوتره المستمر سببه الإحتلال الإسرائيلي، وأن التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة لن يتحقق إلا بإنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧ بما

في ذلك مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا.. ونؤكد في هذا المجال أيضاً، علي ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل دون إستثناء، من أجل تحقيق الأمن والإستقرار وبما يعود بالنفع والخير علي كافة شعوب المنطقة.

إننا نجدد دعمنا لوحدة العراق وسلامة أراضيه وتمكينه من فرض سيادته علي أراضيه، وندعو كل فئات الشعب العراقي إلي تبني الحوار حلاً للمشاكل. ونرحب بدور الجامعة العربية بعقد مؤتمر الوفاق الوطني، ونساند كل الجهود المخلصة الرامية إلي إعادة الإستقرار إلي العراق الشقيق حتي يعود ليلعب دوره المعهود بين أمته وفي محيطه الإقليمي.

لقد شهدت الفترة الماضية تطورات إيجابية في عملية المصالحة التي قادها السودان بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والتي أدت إلي توقيع الحكومة الصومالية الإنتقالية وإتحاد المحاكم الإسلامية علي بيان المصالحة في الخرطوم في يونيو ٢٠٠٦م. ولا شك أن ذلك سيكون دعماً لجهود المصالحة الجارية حالياً برعاية المنظمات الإقليمية وعلي رأسها الإيقاد.. إننا نأمل أن يتمكن الإخوة في الصومال من مواصلة الحوار وتعزيز جهود المصالحة بهدف إرساء دعائم الأمن والإستقرار حتي يتمكن الصومال الشقيق من تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

السيدة الرئيسة،،

إننا علي قناعة راسخة بأن أفريقيا غنية بمواردها البشرية وتراثها الثقافي، وأنها تملك كل مقومات القوة البشرية والمادية اللازمة لصناعة المستقبل المشرق.. بيد أن التحديات التي تواجه أفريقيا متعددة ومتشابكة وعلي رأسها تحدي تحقيق الإستقرار

وإنجاز التنمية.. وما لم تتحد الجهود الأفريقية، فلا سبيل لتحقيق الطموحات التي تصبو إليها.. ونحن في أفريقيا مسئولون قبل الآخرين عن تحقيق تلك الطموحات، ولكننا علي إستعداد للعمل في شراكة فاعلة مع الآخرين لإنجازها لما فيها من خير علي شعوبنا الأفريقية ولما لها من إسهام في تحقيق الإستقرار علي المستوى العالمي علي النحو الذي بشرت به مبادرة نيباد.

إن منطقة البحيرات العظمي تخرج من مرحلة نزاع مميت إمتدت لأمد طويل أعقبتها فترة توجه ناجحة نحو إحلال الديموقراطية.. إن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمي الذي لا يزال في طور الإعداد والتحضير والذي يعمل لخلق ظروف ومعايير مهيئة لتحقيق تعاون إقليمي دائم بين دول المنطقة، سيعقد قمته الثانية في ديسمبر المقبل بنيروبي، وذلك لإعتماد معاهدة حول الأمن والإستقرار في الإقليم، بتسهيل من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي وبعض الشركاء كتعبير ملموس للرغبة السياسية الأكيدة لدول الإقليم وكمبادرة فريدة لبناء السلام في الإقليم.. نود من هذا المنبر أن نناشد المجتمع الدولي لسرعة تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم لدفع جهود تنفيذ هذه المعاهدة التي سيعتمدها المؤتمر الدولي لإقليم البحيرات العظمي.. إننا نطلب هذا الدعم لتنفيذ المعاهدة حتي تسلم شعوب الإقليم من التعرض مجدداً إلي النزاعات والكوارث الإنسانية المأساوية وعدم الأمن وتحقيقاً لآمالها في التمتع بالسلام والإستقرار والتنمية..

وشكراً،،،